الاحتلال الاسرائيلي
وسياسة تفريغ الأراضي من السكان

بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٩، ١١٤٥,٧ ألف نسمة[١]، تبلغ نسبة الذين هم في سن العمل منهم ٥٥,٥٪[٢] غير أن قوة العمل البالغة ٦٣٥,٧ ألف شخص لا تتجاوز ٣٥,٧٪ من مجموع السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، والذين يبلغ عدد العاملين منهم ٢٢٦,١ ألف شخص[٣]، أي ١٩,٧٪ من مجموع السكان. ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى طبيعة الهيكل السكاني الذي يتميّز بارتفاع عدد الاطفال وانخفاض نسبة من هم في سن العمل، وذلك نتيجة للهجرة المستمرة، فضلاً عن عدم مساهمة المرأة بشكل فعّال في الانتاج. هذا، عدا عن عجز الاقتصاد نفسه عن توفير فرص العمل للراغبين فيه.

وتجعل الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية سنة ١٩٦٨ أساس انطلاقها لرصد تطور الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أنها تنطلق من الفترة التي كان الاقتصاد فيها مشلولاً والبطالة منتشرة، بسبب الحرب. وهذا الانطلاق يهدف إلى إظهار عودة الاقتصاد في المنطقتين إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٦٧ وكأنه تطور قياساً إلى ما كان عليه سنة ١٩٦٨ المأخوذة أساساً لانطلاق الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية. لذلك، ينبغي علينا معرفة الوضع الاقتصادي الذي كان قائماً قبل الحرب لتقدير حجم الضرر الحقيقي الذي ألحقه الاحتلال الاسرائيلي به. ففي أيار (مايو) سنة ١٩٦٧، بلغ عدد سكان الضفة الغربية ٨٠٣,٦ آلاف نسمة[٤]، انخفض إلى ٥٩٥,٩ ألف نسمة في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه[٥]. أما في قطاع غزة، فقد انخفض العدد من ٤٥٧,٩ ألف نسمة بلغها في بداية سنة ١٩٦٧[٦]، إلى ٣٨٩,٧ ألف نسمة صار إليها في أواخر السنة نفسها؛ أي أن من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٧، حدثت هجرة اضطرارية يزيد عدد الذين قاموا بها على ٢٨٥ ألف شخص من المنطقتين. هذا، إذا ما أخذت الزيادة الطبيعية بعين الاعتبار. كما انخفض عدد السكان، بعد ذلك، وحتى نهاية السنة المذكورة، بمقدار ١٩ ألف شخص كما يبيّن الجدول رقم ١: مما يشير إلى حدوث هجرة أكثر من ٢٥ ألف شخص جديد في تلك السنة.

وقد تركت عملية النزوح هذه أثرها على القوة العاملة؛ فإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن عدد العاملين في قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية بلغ سنة ١٩٦٧، ١٣٩٩٢٨ عاملاً[٩]، وأن مجموع العاملين في القطاعات كافة بلغ، في السنة التي تلت، ٨٣,٥ ألف عامل فقط، كما يبيّن الجدول رقم ٢، يتبين مدى الانخفاض الذي أصاب القوة العاملة، وبخاصة في قطاع الزراعة الذي انخفض فيه عدد العاملين من الذكور سنة ١٩٦٨ إلى ٢٤ ألف* عامل فقط[١٠]، أي ما يعادل نسبة ١٧,٢٪ من الذكور العاملين فيه قبل الاحتلال مباشرة.

---

* لا يتضمن هذا الرقم عدد العاملين في القطاع الزراعي في مدينة القدس إلا أن عددهم ليس كبيرا لاعتماد اقتصادها على السياحة والفنادق.